

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن ظهر غريم بعد قسم ماله .

قوله وإن ظهر غريم بعد قسم ماله : رجع على الغرماء بقسطه .

هذا المذهب وعليه الأصحاب .

لكن قال المصنف و الشارح : هذه قسمة بان الخطأ فيها فأشبه ما لو قسم أرضا أو ميراثا

بين شركاء ثم ظهر شريك آخر أو وارث آخر .

قال الأرجي : فلو كان له ألف اقتسمها غريماه نصفين ثم ظهر ثالث دينه كدين أحدها : رجع

على كل واحد بثلث ما قبضه من غير زيادة .

وأصل هذا : ما لو أقر أحد الوراثين بوارث فإنه يأخذ ما في يده إذا كان ابنا وهما

ابنان .

قال في الفروع : كذا قال وهو كما قال في الثانية بل هو خطأ فيها .

قال في الفروع : فظاهر كلامهم : يرجع على من أتلف ما قبضه بحصته .

ثم قال : ويتوجه كمفقود رجع بعد قسمة وتلف .

وفي فتاوي المصنف : لو وصل مال الغائب فأقام رجل بينة أن له عليه ديننا وأقام آخر بينة

أن له عليه ديننا أيضا فقال : إن طالبا جميعا اشتركا وإن طالب أحدهما : اختص به لاختصاصه

بما يوجب التسليم عدم تعلق الدين بماله .

قال في الفروع : ومراده : ولم يطالب أصلا وإلا شاركه مالم يقبضه